

أثر سياسة تخفيض النيرة على الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990)
The impact of the currency devaluation policy on Nigerian exports outside the oil sector for the period (1990/2023)

ط.د/ و ايبي الزهرة¹، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان²

¹ جامعة أحمد درايعية-أدرار (الجزائر)، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، zoh.ouaini@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد درايعية-أدرار (الجزائر)، dah.benabdelfattah@univ.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/12/20

تاريخ القبول: 2024/12/04

تاريخ الاستلام: 2024/09/12

الملخص:	Abstract :
تهدف الدراسة إلى قياس أثر تخفيض النيرة النيجيرية على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2023/1990) وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي وقياسي بالشكل الذي يساعد على دراسة وتحليل الظاهرة المدروسة، أين تم اعتماد مجموعة من السلاسل الزمنية من التقارير السنوية لبنك النيجيري وكذا التقارير الاحصائية الربع سنوية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية ومعنوية بين سعر صرف النيرة والصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير في مقابل وجود علاقة عكسية غير معنوية على المدى الطويل للفترة (2023/1990)، كما أن نتائج بناء النموذج المقدر أظهرت أن معامل التحديد بلغ 0.8922؛ ما يعني أن القدرة التفسيرية لمتغيرات الداخلة في تكوين نموذج الدراسة بلغت 89.22% كما أن احصائية فيشر بلغت 19.80 كما جاءت معنوية ($p=0.00002$) ما يدل على صلاحية النموذج المقدر. الكلمات الدالة : النيرة نيجيريا، صادرات خارج قطاع المحروقات، سياسة تخفيض العملة، ARDL. تصنيفات JEL : A1، E3، E5، E6، F4	The study aims to measure the impact of the depreciation of the Nigerian naira on the growth of non-oil exports during the period (1990/2023) by relying on an analytical and econometric approach that helps study and analyze the phenomenon under investigation. A set of time series from the annual reports of the Nigerian Bank as well as quarterly statistical reports were utilized. The study concluded that there is a statistically significant inverse relationship between the exchange rate of the naira and non-oil exports in the short term, compared to an insignificant inverse relationship in the long term for the period (1990/2023). This contradicts economic theory, which states that there is a direct relationship between the exchange rate and export growth; as an increase in the exchange rate corresponds to a decrease in the value of the currency, not the other way around. Additionally, the results of the estimated model showed that the coefficient of determination reached 0.8922, indicating that the explanatory power of the variables included in the study model reached 89.22%. The Fisher statistic was 19.80, which was significant ($0.00002 = p$), indicating the validity of the estimated model . Keywords: naira, Nigeria, non-oil exports, currency depreciation policy, ARDL . JEL Classification Codes : A1; E3; E5; E6; F4

* المؤلف المرسل

مقدمة :

تعد التجارة الخارجية من بين أهم القطاعات المكونة لأي اقتصاد والتي تعمل على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال عمليات التصدير والاستيراد؛ فالتجارة الخارجية تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول وتعد الصادرات العنصر الرئيس والأساس لما لها من دور في تحقيق نمو الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فضلاً عن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة، حيث تحظى مسألة تشجيع الصادرات ركنًا هامًا في السياسة الاقتصادية لأي دولة كون أن الصادرات تمثل أهم مصادر النقد الأجنبي لأي اقتصاد، وفي إطار سعى كل دولة إلى تعظيم عائداتها من النقد الأجنبي يتم اعتماد مجموعة من السياسات والآليات ولعل أبرزها اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة والتي تتخذها العديد من الدول كاستراتيجية لترويج منتجاتها واختراق الأسواق الخارجية والتي يتم اعتمادها لمعالجة التشوهات التي تعترى الاقتصاد خاصة تلك التي تعتمد على مصفوفة صادرات ضعيفة وغير متنوعة لكسب العملة الصعبة.

ويعد الاقتصاد النيجيري أحد الاقتصادات التي تتميز بعدم تنوع صادراتها؛ ذلك أنه يعتمد بشكل أساسي على إيرادات قطاع المحروقات بمعدل لا يقل عموماً عن 95% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس ضعف واختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد النيجيري، وفي إطار التوجه نحو اقتصاد السوق فرض صندوق النقد الدولي على نيجيريا جملة من الشروط والتي جاءت على إثر الاتفاقات التي أبرمتها الدولة النيجيرية مع هذا الأخير ولعل أبرزها إجراء تخفيض لقيمة النيرة مقابل العملات الأجنبية وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من اعتماد هذه السياسة والمتمثل في تحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام ووضع الميزان التجاري بشكل خاص.

إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق وبغية تحليل الظاهرة المدروسة نطرح الإشكالية التالية ما أثر سياسة تخفيض قيمة النيرة على الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990)؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر نطرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية بين سعر صرف النيرة والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990) في الأجلين القصير والطويل
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف النيرة والصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990) في الأجلين القصير والطويل
- توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990) في الأجلين القصير والطويل

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين سياسة تخفيض قيمة النيرة ووضع الصادرات النيجيرية خارج والبحث عن كيفية تفعيل سياسة الصرف النيرة النيجيرية كسياسة تعزيز تنافسية اقتصاد الدولة وأداة جاذبة للعملة الصعبة من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى قياس أثر سياسة تخفيض قيمة النيرة على تنمية هذه الأخيرة.

المنهج المتبع: بهدف معالجة الظاهرة المدروسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي لتحليلي الذي يتماشى والدراسة، حيث تم تتبع تطور كل من الصادرات النيجيرية خارج قطاع

المحروقات بالإضافة إلى تحليل واقع تطبيق سياسة تخفيض النيرة خلال الفترة (1990/2023) من خلال تتبع تطور التسعير المباشر لصرف النيرة أمام الدولار، كما تم اعتماد الأسلوب القياسي لتحليل مجموعة من السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الداخلة في بناء نموذج الظاهرة المدروسة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

الفرع الأول: مفهوم سياسة تخفيض العملة وماهية استراتيجيات تنمية الصادرات

1) تعريف سياسة تخفيض العملة:

تعرف سياسة تخفيض العملة على أنها "تعديل لسعر الصرف الرسمي للعملة والذي بموجبه يتم دفع وحدات أكثر من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية الأمر الذي يدفع سعر الصرف الرسمي للعملة نحو الارتفاع مقابل العملات الأخرى؛ وعليه تعد سياسة تخفيض العملة مراجعة لقيمة العملة المحلية مقابل العملات بهدف تحسين وضع الميزان التجاري" (Adebay, p. 17)، كما تعد سياسة تخفيض العملة "أحد السياسات التي ترتبط وتتماشى إلى حد كبير مع برامج التكييف الهيكلي والتي تهدف الدولة من خلالها الدولة التخفيف من حدة الاختلالات التي تواجه الاقتصاد؛ إذ أن الدولة تعتمد سياسة تخفيض العملة لتحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام ووضع الميزان التجاري بشكل خاص وذلك أنها تعمل على الرفع من القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الأسواق العالمية كونها تصبح أقل سعراً بالنسبة للمستورد الأجنبي ما يزيد من الطلب العالمي على السلع المنتجة في البلد المنتهج لسياسة التخفيض وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري" (بن طلحة ومعوشي، 2018، صفحة 113).

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة تخفيض العملة أنها أحد أنواع سياسة الصرف والتي من خلالها يتم التأثير على سعر صرف العملة نحو اتجاه تصاعدي، بحيث يرتفع المقابل المدفوع من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية والتي تعتمد الدولة بهدف تحسين وضع الميزان التجاري. شروط نجاح سياسة تخفيض العملة

إن نجاح وكفاءة سياسة تخفيض العملة تتوقف على جملة من الشروط يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تحقق شرط مارشال: ينص شرط مارشال ليرنز على أن نجاح سياسة تخفيض العملة يعتمد على مجموع مرونة الطلب مع مراعاة مرونة العرض اللانهائية وبشكل أكثر تحديداً تشير شروط مارشال ليرنز إلى القواعد التالية (H.G, 1999, p. 344):
- إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من 1 فإن خفض قيمة العملة من شأنه أن يحسن الميزان التجاري (يقلل العجز)
- إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات يساوي 1 فإن خفض قيمة العملة سيترك الميزان التجاري دون تغيير
- إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أقل من 1 فإن خفض قيمة العملة سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري (تزيد من حجم العجز)

✓ عدم قيام دولة أخرى بتخفيض مماثل: بما أن سياسة تخفيض العملة تعمل على نقل العجز من الدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى الدول الأخرى، لذلك يتوقع من هذه الأخيرة اتخاذ إجراءات احترازية ومضادة (عبيلة ولوشان، 2018، صفحة 19)

✓ ضرورة استقرار أسعار السلع البلد المخفض لعملته وعدم ارتفاعها بعد اعتماد سياسة التخفيض وذلك لتجنب ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية

✓ ضرورة استجابة السلع المصدرة للمعايير الصحية الأمنية إلى جانب ضرورة تماثلها لمعايير الجودة العالمية

✓ يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بقدر كاف من المرونة وذلك حتى يستجيب للطلب العالمي المتزايد ؛ وذلك أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات الدولة المخفضة لعملتها جراء انخفاض أسعار سلعها (بوسيس و ضيف، 2018، صفحة 146)

2) الصادرات واستراتيجية تنمية الصادرات

تعتبر عملية التصدير من أهم آليات انفتاح الدولة على العالم الخارجي، من خلال انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية التي من شأنها تعظيم إيرادات الدولة من جهة وتكوين الاحتياطي النقدي وإصلاح العجز في الموازين التجارية

تمثل الصادرات فائض انتاج الدولة من السلع والخدمات والذي يتم تصريفه إلى الأسواق العالمية ؛ فهي تمثل جميع السلع والخدمات التي ترسلها أو توجهها الدولة إلى الأسواق الخارجية بعد التأكد من بلوغ حالة فائض الإنتاج (هاتي، عبد العزيز، ومتعب، 2020، صفحة 135)

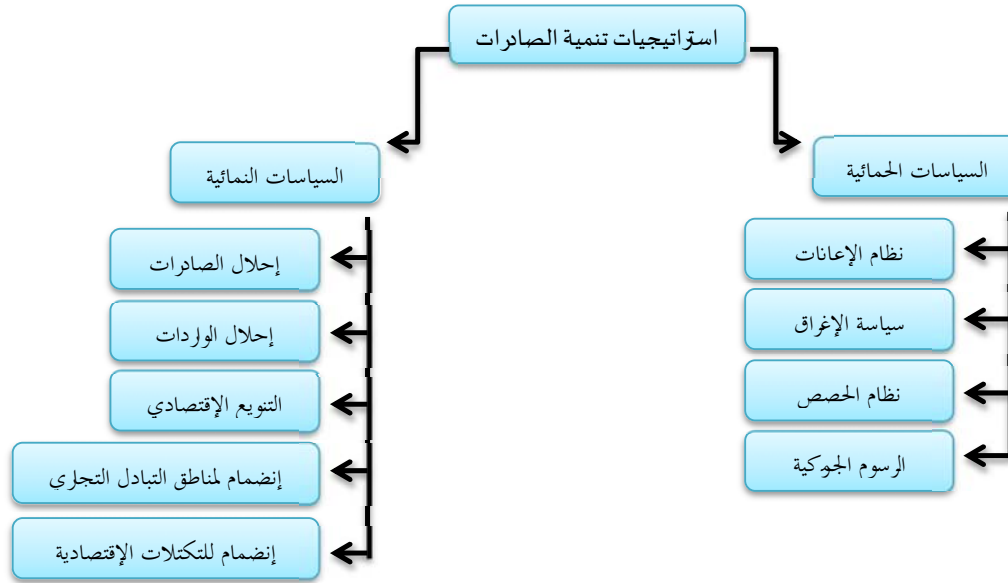
تعرف الصادرات على أنها "انتقال السلع وسواها من الخيارات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في الأسواق العالمية" (براوين، 2017-2018، صفحة 02) ، كما يمكن تعريفها على أنها "القيام بالعمليات التجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى أو في مقابل العملات الأجنبية التي تلقى قبولاً عاماً أو مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات " (قريب، 2013-2014، صفحة 83).

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف الصادرات على أنها "مجمّل التحويلات التي تشمل السلع المادية من خيرات أو مواد نصف مصنعة أو تامة الصنع والتي تتخطى الحدود الجغرافية للدولة في مقابل العملة الصعبة .

وتعتمد الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والتي تهدف من خلالها التأثير على حجم الصادرات والحفاظ على القدرة التنافسية لهذه الأخيرة في الأسواق العالمية فقد عرف Krouger استراتيجية تنمية الصادرات "على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة" أما Bhagwati و Balassa فقد عرفاها "بأنها تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم الحوافز الجمركية".

وعليه يمكن القول بأن استراتيجية تنمية الصادرات تهدف إلى التأثير على كمية وقيمة الصادرات من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات والوسائل بالشكل الذي يحقق زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، وتنقسم استراتيجيات تنمية الصادرات إلى سياسات حمائية والتي يكون الهدف منها حماية المنتج والسوق المحلي للدولة من الإغراق وأخرى نمائية الهدف منها التأثير وزيادة حجم صادرات الدولة والشكل التالي يوضح استراتيجيات تنمية الصادرات.

الشكل رقم 1: استراتيجيات تنمية الصادرات



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على (عبيلة و لوشان، 2018، الصفحات 20-22)

الفرع الثاني: العلاقة بين سياسة تخفيض العملة والصادرات

تعد عملية تخفيض قيمة العملة محفز للنشاط الاقتصادي وذلك أن ارتفاع سعر صرف العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية (الواردات) مقارنة بالسلع المحلية التي تصبح أسعارها مناسبة للمستوردين الأجانب، الأمر الذي يؤدي زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية ما يؤدي إلى زيادة تنافسية السلع المحلية وبالتالي ترتفع الصادرات في الدولة التي انخفضت قيمة عملتها وفي المقابل تقل فيها الواردات كل هذا من شأنه أن يحسن من وضع الميزان التجاري.

لكن تجدر الإشارة إلى أن لتخفيض قيمة العملة أثارا سلبية إذا لم تتم العملية في ظل الشروط السالفة الذكر وخاصة أن لم تكن هناك مرونة في الطلب الأجنبي على السلع المحلية ؛ إذ يمكن أن ينتج عن هذه العملية أثارا انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي إذ أنه ومن خلال انخفاض أسعار الصادرات في الدولة المصدرة والتي تنخفض فيها الأسعار يمكن أن يقابلها ارتفاع الواردات خاصة إذا كانت هذه الدولة نامية والتي يعتبر أكثر المواد المستوردة لديها هي مواد استهلاكية ضرورية أو هي مواد مستخدمة في بعض الصناعات لديها.

المحور الثاني الجانب التطبيقي

بعد التطرق للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة سنعالج في هذا المحور تطور الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وواقع تطبيق سياسة تخفيض قيمة النيرة في سبيل تحقيق تنمية الصادرات، كما سنقوم بإجراء دراسة قياسية لأثر سياسة تخفيض سعر صرف النيرة على وضع التصدير في نيجيريا خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990).

الفرع الأول: تحليل واقع الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وواقع تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة خلال الفترة (2023/1990)

أولاً: تطور الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2023-1990)

عرفت الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من (1998/1990) نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي عرفته الدولة سنة 1989 وكذا بفعل انخفاض قيمة النيرة النيجيرية بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي كخطوة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات؛ حيث انتقلت حصيلة هذه الأخيرة من 325960 مليون نيرة إلى 34070202 مليون نيرة سنة 2008 كما نلاحظ أن حصيلة هذه الأخيرة سنة 1999 حيث بلغ 1949290 مليون نيرة لكن مع التوسع النقدي الذي عرفته الدولة خلال الفترة (2004/2000) وارتفاع النفقات الاستثمارية عرفت حصيلة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات ارتفاعاً حتى سنة 2013 حيث بلغت حصيلة الصادرات 113022632 مليون نيرة، وبحلول سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط عرفت هذه الحصيلة تراجعاً؛ ذلك أن الإيراد المتأتي من قطاع المحروقات يتم انفاق جزء منه على القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات حتى سنة 2016 لكن نتيجة انخفاض قيمة النيرة في مرحلة لاحقة سمح ذلك بالرفع من حصيلة هاته الأخيرة كما كان للشراكات التي عرفها الاقتصاد النيجيري وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة دور في تحسن وضع تصدير الدولة خارج المحروقات لترتفع إلى 1434454536 مليون نيرة سنة 2018 وبسبب تداعيات الأزمة العالمية الصحة لسنة 2019 انخفض إلى 1049944، في حين ساهم كل من قطاع الخدمات وقطاع الزراعة في نمو الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات بنسبة 2.75% سنة 2023 مقارنة 1.52% سنة 2022. والتي بلغت 45170000 مليون نيرة.

الجدول 1 رقم: تطور الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2023/1990) الوحدة: (مليون نيرة)

السنة	الصادرات خارج المحروقات	السنة	الصادرات خارج المحروقات	السنة	الصادرات خارج المحروقات
1990	325960	2001	2800860	2012	87966449
1991	467730	2002	9473185	2013	113022632
1992	422780	2003	9477644	2014	95627711
1993	499130	2004	11330935	2015	67676761
1994	53490	2005	10595588	2016	67590856
1995	2309610	2006	13359499	2017	107479905

143445439	2018	19925794	2007	2332750	1996
1049944	2019	24783899	2008	2916330	1997
4820000	2020	38915257	2009	3407020	1998
63971100	2021	39637716	2010	1949290	1999
811428000	2022	48524354	2011	2482290	2000
45170000	2023				

Source: Central Bank of Nigeria Report

(Nigeria, 2009); (Nigeria, Annual Economic Report, 2010); (Nigeria, Annual Economic Report, 2011); (Report, 2013); (Nigeria, Annual Economic Report, 2014); (Nigeria, Annual Economic Report, 2015); (Nigeria, Annual Economic Report, 2016); (Nigeria, Annual Economic Report, 2017); (Nigeria, Annual Economic Report, 2022)

ثانياً: سياسة تخفيض العملة في نيجيريا

عرفت النيرة النيجرية عدة انخفاضات منذ سنة 1986، حيث خفضت الحكومة النيجيرية قيمة النيرة كجزء من الإجراءات ضمن برنامج التكيف الهيكلي، والذي تنص عليه اتفاقية بروتن وودز وصندوق النقد الدولي IFM؛ كما اعتبر هذا التخفيض حتمية وشرط لازم لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي في معظم اقتصاديات الدول النامية كما كان الحال بالنسبة للدولة الجزائرية، وذلك للتخلص من عبء المديونية؛ إذ كانت حجة خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي هي أن النظام المعمول به في نيجيريا كان مصطنعاً (Metumara, p. 02)؛ كما أنه كان من المتوقع أن يكون لهذا الانخفاض آثاراً إيجابية على الاقتصاد وذلك أن الحجة دائماً أن الانخفاض الطفيف لقيمة العملة أمر جيد في بعض الأحيان؛ إذ أن هذا التخفيض سيعمل جعل الصادرات قادرة على المنافسة في الخارج من جهة والتقليص من حجم الواردات، إلا أن هذه الآلية في حالة نيجيريا لم تحقق أهدافها بسبب الوضع الأحادي للاقتصاد؛ وذلك لأن لهذه الأخيرة قاعدة تصديرية ضعيفة والذي يعتبر قطاع المحروقات هو الإنتاج الرئيسي الجاذب للنقد الأجنبي (Henry & Clinton, 2010, p. 48)، كما كان لتقلب أساليب إدارة وتحديد سعر صرف النيرة أثر خلق فجوة بين سعر صرفها الرسمي والموازي فضلاً عن اضطرابات التي عاشتها البلاد ما ساهم في انخفاض قيمة النيرة وضعف ثقة المستثمرين في هذه العملة أين عرف سعر صرف النيرة ارتفاعاً من 101.70 نيرة مقابل واحد دولار عام 2000 إلى 118.57 نيرة للدولار الواحد عام 2008؛ كما كان للأزمة المالية لسنة 2008 أثراً سلبياً على الوضع الاقتصادي لدولة نيجيريا ما أدى إلى تدهور قيمة العملة النيجيرية والتي قفزت إلى 148.88 نيرة للدولار الواحد بحلول عام 2009، لتعرف بعد ذلك ارتفاعاً جنونياً لتقفز إلى 253.49 نيرة للدولار الواحد بحلول عام 2016.

وفي سنة 2016 أعاد البنك المركزي تقديم نظام الصرف العائم بعنوان "السوق المرن لسعر الصرف بين البنوك"، حيث قدم البنك المركزي النيجيري العملات الأجنبية بأسعار مدعومة رسمياً من خلال مبيعات المزداد الهولندي وذلك لسبب تراجع الاحتياطي من العملات الصعبة والذي تم استخدامه للدفاع عن النيرة حتى التعديل الأخير الذي عرفه سعر صرف النيرة وقد امتد هذا النظام حتى 2021 ما أدى إلى انخفاض قيمة النيرة إلى 401.15

نيرة للدولار الواحد خلال نفس السنة، ثم لتعرف انخفاضها حادا سنة 2023 أين وصلت إلى 892.39 نيرة للدولار الواحد مقابل 425.98 نيرة للدولار الواحد سنة 2022

1- أسباب تخفيض قيمة النيرة: تم ارجاع سبب تخفيض قيمة العملة النيجيرية إلى ما يلي
(Commerce, 2015, p. 3)

✓ محدودية مصادر توريد النقد الأجنبي والمتأتية من مصادر معروفة والمتمثلة في شركات النفط والبنوك بالإضافة إلى المؤسسات المالية الغير المصرفية؛ إذ أن هذه المصادر لا تكفي لتوسيع وتعميق عمل سوق الصرف الأجنبي
✓ وجود فائض سيولة داخل النظام المصرفي والناجمة عن التحويلات من البنك المركزي إلى البنوك التجارية بالإضافة إلى ارتفاع حجم عمليات الانفاق من خارج الميزانية على المشاريع الغير المنتجة سنة 1999

✓ عمليات المضاربة المدفوعة بعدم اليقين الناجم عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية
✓ تدهور وضع القطاع الخارجي وتزايد عبء الدين الخارجي.

2- أهداف تخفيض قيمة النيرة النيجيرية

كان التخفيض الكبير لقيمة النيرة في سبتمبر 1986 من أهم الإجراءات التي مثلت خروجاً جذرياً عن السياسة السابقة المنتهجة، وقد تمثلت أهداف تخفيض قيمة النيرة فيما يلي (Egeddgbbe- ، 2019 ، صفحة 17) :

✓ تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات
✓ جذب رأس المال الأجنبي بما في ذلك إعادة الأموال الأجنبية التي يحتفظ بها النيجيريون في الخارج
✓ القضاء على الإتجار الغير المشروع بالعمله وأنشطة التهريب والممارسات الأخرى الخاصة بالعمله
✓ تنويع قاعدة الإنتاجية للدولة
✓ التحول من الاقتصاد الإنتاجي المعتمد على الاستيراد(استيراد معظم المواد الأولية للعملية الإنتاجية) إلى اقتصاد مصدر بكفاءات محلية
✓ تشجيع المنتجين في بعض القطاعات على زيادة الإنتاج نحو التصدير
✓ الرفع من قيمة النيرة لزيادة الإنتاج
✓ رفع الطلب الخارجي على الصادرات المحلية وبالتالي جعل الصناعات المحلية التصديرية أكثر في سوق الدولية

الفرع الثاني: الدراسة القياسية

1) تقدير نموذج التكامل

التعريف بالمتغيرات

الرمز	طبيعة المتغير	التعريف
EOH	تابع	الصادرات خارج قطاع المحروقات
EXCH	مستقل	سعر الصرف
GDPNO		الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

➤ التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	LEOH	LEXCH	LGDPNO
Mean	12.40467	4.601014	14.96939
Median	12.76061	4.869386	15.40457
Maximum	15.04135	6.793825	16.39429
Minimum	7.700748	2.084429	13.27072
Std. Dev.	1.955734	1.176016	1.129326
Skewness	-0.848404	-0.566658	-0.269078
Kurtosis	3.192152	2.437032	1.479899
Jarque-Bera	4.131112	2.268564	1.950238
Probability	0.126748	0.321653	0.377148
Sum	421.7588	156.4345	269.4490
Sum Sq. Dev.	126.2216	45.63947	21.68142
Observations	34	34	18

➤ مقاييس النزعة المركزية

- LEOH بلغ المتوسط الحسابي لها 12.040 في حين بلغ الوسيط 12.76، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 1.9 ما يفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متفلطح نحو اليمين.

- LEXCH بلغ المتوسط الحسابي لها 4.60 في حين بلغ الوسيط 4.86، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 1.17 ما يفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاول نحو اليمين
 - LGDPNO بلغ المتوسط الحسابي لها 14.96 في حين بلغ الوسيط 15.40، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 1.12 ما يفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاول نحو اليمين
- (2) بناء نموذج ARDL لقياس أثر تخفيض النيرة النيجيرية على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات
- يمكن وضع النموذج القياسي لأثر تخفيض النيرة على نمو الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

$$EOH = C + C_1 EXCH_1 + C_2 GDP_2 + \varepsilon_t$$

حيث:

EOH: الصادرات خارج قطاع المحروقات

EXCH: سعر الصرف المباشر للنيرة مقابل الدولار

GDP: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

➤ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

بداية وقبل تقدير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة وجب علينا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، حيث أن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف ومن أهم طرق الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختبار ديكي فولر واختبار فيليب بيرون، وقد تم اعتماد اختبار هذين الاختبارين لدراسة استقرارية هذه الأخيرة؛ إذ يعتمد اختبار ديكي فولر للسلاسل الزمنية على تحديد مركبة الاتجاه العام سواء تحديدية أو عشوائية كما أنه يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر رئيسية هي: صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى العينة.

ويستخدم في إجراء اختبار Dickey- Fuller ثلاث صيغ وهي (سعيد و حمام، 2017، صفحة 342):

1- صيغة السير العشوائي البسيط: وهذه الصيغة لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني وتكتب على

الشكل التالي

$$Y_t = p \cdot Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

2- صيغة السير العشوائي مع الحد الثابت وتكتب بالشكل التالي: $Y_t = p \cdot Y_t + \alpha + \varepsilon_t$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني وتكتب بالصيغة التالية

$$Y_t = \rho \cdot Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t$$

وبطرح Y_t من طرفي المعادلات السابقة نتحصل على الصيغ التالية للصيغ السابقة:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\rho = 1 - \delta$$

ويتم اجراء هذا الاختبار على فرضيتين:

فرضية العدم: عدم وجود جذر وحدة في السلسلة وهي مستقرة $H_0 = \rho = 0$

الفرضية البديلة: وجود جذر وحدة في السلسلة وهي غير مستقرة $H_1 = \rho \neq 0$

الجدول رقم 2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى

GDPNO	EXCH	EOH		
0.855493-	1.155011-	1.873559-	T-Statistic	مع القاطع
0.7766	0.6817	0.3401	Prop	
1.571958-	2.405300-	2.642498-	T-Statistic	مع الاتجاه والقاطع
0.7608	0.3703	0.2654	Prop	
3.260456	2.429712	0.749441-	T-Statistic	بدون الاتجاه قاطع
0.9989	0.9953	0.3840	Prop	
غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة		

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (2) أعلاه نلاحظ عدم استقرارية السلاسل الزمنية المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة المدروسة و المتمثلة في الصادرات خارج المحروقات سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وهذا ما أظهرته القيم الاحتمالية ل T-Statistic عند مستوى معنوية 5% والتي كانت أكبر من 0.05.

الجدول رقم 3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

LGDPNO	LEXCH	LEOH		
4.017723-	5.036096-	7.071095-	T-Statistic	مع القاطع
0.0083	0.0003	0.0000	Prop	
4.097409-	4.916585-	7.104682-	T-Statistic	مع الاتجاه والقاطع
0.0269	0.0021	0.0000	Prop	
2.515064-	4.122066-	7.105170-	T-Statistic	بدون الاتجاه قاطع
0.0156	0.0002	0.0000	Prop	
مستقرة	مستقرة	مستقرة		

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم أعلاه (3) نلاحظ استقرار كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات عند مستوى معنوية 5% وهذا ما أظهره نتائج اختبار ديكي فولر، والتي كانت فيها القيمة الاحتمالية الإحصائية ل T-Statistic معنوية أقل من مستوى معنوية 5% ما يدفعنا إلى اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار فيليبس بيرون (PP) يستخدم هذا الاختبار هو الآخر للكشف عن وجود جذر وحدة من عدمها في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = u_t + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta \tau = u_2 + o_{t \ T} + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

ويتضمن اختبار فيليبس بيرون اختبار القيمة الإحصائية (T) لقيمة الاحتمال P، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تقر بعدم استقرار السلاسل الزمنية في مساويتها مقابل الفرضية البديلة التي تقر باستقرار السلاسل الزمنية؛ إذ أنه وعند الحصول على قيمة (P) سالبة ومعنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم والقول بأن السلسلة الزمنية مستقرة في مستوياتها (حسيني، 2016، صفحة 226).

الجدول رقم 4: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

LGDPNO	LEXCH	LEOH		
-0.8554	-1.140	-1.777	T-Statistic	مع القاطع
0.7766	0.6877	0.3848	Prop	
-1.5719	-2.4513	-2.5951	T-Statistic	مع الاتجاه والقاطع
0.7608	0.3484	0.2847	Prop	
3.2604	2.4327	-0.766	T-Statistic	بدون الاتجاه قاطع
0.9989	0.9954	0.37	Prop	
غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة		

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم أعلاه (4) و باعتماد على اختبار فيليبس بيرون نلاحظ عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات عند مستوى معنوية 5% وهذا ما أظهره نتائج الاختبار، حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الإحصائية ل T-Statistic غير معنوية وأكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم 5: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

LGDPNO	LEXCH	LEOH		
-4.017	-4.9813	-7.091	T-Statistic	مع القاطع
0.0083	0.0003	0.0000	Prop	
-4.0974	-4.8466	-7.1347	T-Statistic	مع الاتجاه والقاطع
0.0269	0.0025	0.0000	Prop	
-2.51506	-4.1262	-7.1203	T-Statistic	بدون الاتجاه قاطع
0.0156	0.0002	0.0000	Prop	
مستقرة	مستقرة	مستقرة		

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviews12

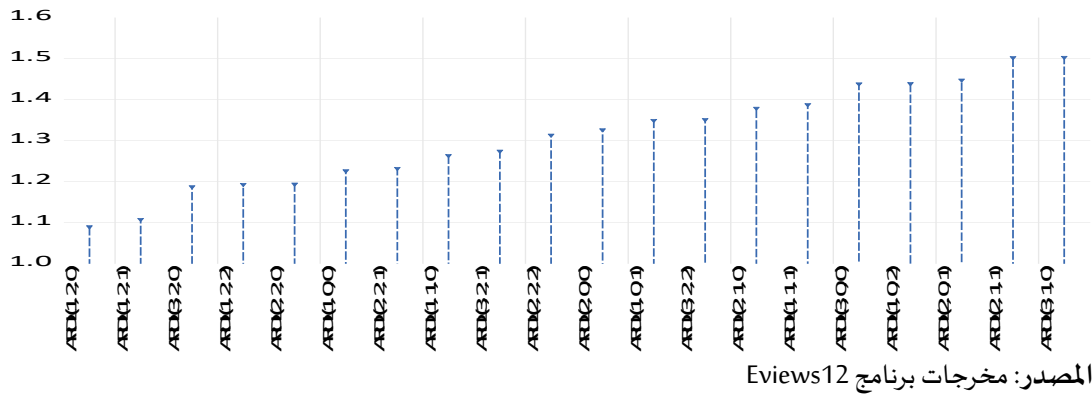
من خلال الجدول رقم أعلاه (5) نلاحظ استقرار كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات عند مستوى معنوية 5% وهذا ما أظهره نتائج اختبار فيليبس بيرون، حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الإحصائية ل T-Statistic لجميع المتغيرات أقل من 0.05 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ما يدفعنا إلى اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة ARDL

➤ استخراج فترات الإبطاء المثلى

فترة التأخير أو الإبطاء هي المدة اللازمة لظهور تأثير القيم الحالية بالقيم السابقة للظاهرة المدروسة ؛ أي الفترة التي يحدث عبرها التغير في المتغير التابع كاستجابة للتغير في المتغير المستقل التفسيري ؛ وذلك أن التغيرات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة لا تحدث بصفة مباشرة وفورية وإنما تحتاج لفترة زمنية. وبالاعتماد على نموذج التقدير الأولي و معلومات Akaike الذي يتماشى و نموذج ARDL يتضح أن النموذج المناسب للدراسة هو ARDL(1.2.0) ؛ ما يعني أن للمتغير التابع EOH فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء (2) و (0) فترة إبطاء للمتغيرات المستقلة سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات على التوالي، والشكل التالي يوضح فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد الدراسة.

الشكل رقم 2 : فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

Akaike Information Criteria (top 20 models)



➤ اختبار منهجية الحدود Bounds Test

بعد إجراء الاختبارات الأولية للمنهج المتبع ومعرفة استقرارية السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد الدراسة نقوم باختبار Bounds Test ؛ ويتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة المقدر بواسطة اختبار (F) حيث يتم اختبار معلمات طويلة الأجل وفق منهجية ARDL تحت الفرضيات التالية:

فرضية الصفرية: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى

$$H_0 = B_1 = B_2 = \dots \dots \dots B_{k+1} = 0$$

1- الفرضية البديلة: توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى.

$$H_0 = B_1 = B_2 = \dots \dots \dots B_{k+1} = 0$$

إذ أن قبول الفرض الصفري يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة؛ والعكس في حال قبول الفرضية البديلة. ويتوقف هذا الاختبار على قيمة F ومقارنتها بالقيم الحرجة التي قدمها الاختبار بالحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية المعتمد في الدراسة 5%

الجدول رقم 6: نتائج اختبار منهجية الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic k	29.17346 2	10%	2.63	3.35
		5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F-statistic K والتي بلغت 29.17 وهي أكبر من القيم الحرجة للحدود الدنيا والقصوى عند جميع مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5% و 1% ما يعني استيفاء الشرط الثاني لاعتماد منهجية ARDL و قبول الفرضية البديل التي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة الأخرى و رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3) بناء نموذج ARDL

يمثل الجدول رقم (5): النموذج المستعمل في الدراسة ARDL والذي يربط بين المتغير التابع الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة سعر صرف الدينار الجزائري والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

الجدول رقم 7: تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: LEOH	
Method: ARDL	
Date: 07/29/24 Time: 19:18	
Sample (adjusted): 2002 2019	
Included observations: 18 after adjustments	
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)	
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)	
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LEXCH LGDPNO	
Fixed regressors: C	
Number of models evaluated: 27	
Selected Model: ARDL(1, 2, 0)	

Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEOH(-1)	0.096858	0.095474	1.014497	0.3304
LEXCH	-0.941511	0.970464	-0.970166	0.3511
LEXCH(-1)	-0.917148	1.521316	-0.602865	0.5578
LEXCH(-2)	1.832361	1.080033	1.696578	0.1155
LGDPNO	0.756869	0.146020	5.183312	0.0002
C	0.142668	1.761305	0.081002	0.9368
R-squared	0.892249	Mean dependent var		12.37847
Adjusted R-squared	0.847353	S.D. dependent var		0.898257
S.E. of regression	0.350949	Akaike info criterion		1.004852
Sum squared resid	1.477986	Schwarz criterion		1.301643
Log likelihood	-3.043671	Hannan-Quinn criter.		1.045776
F-statistic	19.87362	Durbin-Watson stat		1.558191
Prob(F-statistic)	0.000020			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل R-squared بلغت 0.8922 ما يعني أن القدرة التفسيرية للمتغيرات الداخلة في بناء نموذج الدراسة تفسر ما نسبته 89.22% من الظاهرة المدروسة، كما نلاحظ أن القيمة إحصائية فيشر بلغت 19.87 بقيمة احتمالية 0.000020 وهي أقل من 0.05 وعليه يمكن القول أن النموذج معنوي ومقبول إحصائياً.

➤ استخراج نموذج قصير وطويل الأجل

من خلال الجدول رقم (8) أدناه والذي يظهر نتائج الاستجابة قصير وطويل الأجل بين نمو الصادرات النيجيرية خارج المحروقات و بقية المتغيرات المستقلة المفسرة، وحسب نتائج النموذج المقدر نستخرج النتائج التالية:

- ظهرت معلمة IEXCH بإشارة سالبة ما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ونمو الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وهي ذات دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى معنوية 5%؛ حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب (P=0.000)؛ وعليه فإن انخفاض سعر صرف النيرة يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات، وهذا الأمر يوافق النظرية الاقتصادية حيث أنه وحسب نتائج النموذج المقدر نلاحظ أن انخفاض سعر صرف النيرة النيجيرية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 90.314%، وهذا ما يعني وجود أثر لتخفيض سعر صرف النيرة على الصادرات في المدى القصير وهذا ما يؤكد النظرية الاقتصادية؛ إلا أنه وبما أن الدراسة اعتمدت التسعير المباشر للنيرة فإن التفسير يختلف كون أن انخفاض سعر صرف النيرة معناه ارتفاع قيمة العملة النيجيرية والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار صادراتها خارج قطاع المحروقات وبالتالي انخفاض تنافسية صادرات الدولة.

- ظهرت معلمة المتغير المستقل GDPNO بإشارة موجبة ما يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي فضلا عن كونها ذات دلالة إحصائية وذات معنوية عند مستوى معنوية 5%؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (P=0.0002) وهذا الأمر لا يوافق للنظرية الاقتصادية، وهذا ما أظهرته نتائج النموذج المقدر للاستجابة قصيرة الأجل؛ وفق هذه النتيجة ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات بواقع 75.68%، وذلك أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي التوسع في الاستهلاك وبالتالي زيادة واردات الدولة من السلع والخدمات الخارجية وتراجع الصادرات. كما تظهر النتائج أسفل الجدول نتائج الاستجابة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كالتالي:
- بلغت قيمة معلمة سعر الصرف (-0.029) باحتمال مرفق (p=0.9614) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، ما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر صرف النيرة والصادرات خارج قطاع المحروقات على الأجل الطويل؛ وبما أن الدراسة اعتمدت سعر الصرف المباشر للنيرة مقابل الدولار والدال على عدد الوحدات المحلية الواجبة الدفع في مقابل الحصول على وحدة واحدة من الدولار فإن انخفاض سعر الصرف النيرة في هذه الحالة يعني ارتفاع قيمتها وعلى هذا الأساس ترتفع أسعار صادرات نيجيريا خارج قطاع المحروقات وبالتالي تنخفض صادرات الدولة.
- بلغت قيمة معلمة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (0.8380) باحتمال مرفق (0.0001) وهي ذات دلالة إحصائية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، وحسب نتائج نموذج الاستجابة طويلة الأجل نلاحظ وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والصادرات خارج قطاع المحروقات على الأجل الطويل وهذا الأمر لا يوافق النظرية الاقتصادية وذلك أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة يفضي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات وعليه تكون معادلة نموذج الدراسة كالتالي:

$$EC = LEOH - (-0.0291 * LEXCH + 0.8380 * LGDPNO + 0.1580)$$

جدول رقم 8: نتائج الإستجابة قصيرة وطويلة الأجل

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.142668	1.761305	0.081002	0.9368
LEOH(-1)*	-0.903142	0.095474	-9.459536	0.0000
LEXCH(-1)	-0.026298	0.532573	-0.049379	0.9614
LGDPNO**	0.756869	0.146020	5.183312	0.0002
D(LEXCH)	-0.941511	0.970464	-0.970166	0.3511
D(LEXCH(-1))	-1.832361	1.080033	-1.696578	0.1155
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXCH	-0.029118	0.589127	-0.049426	0.9614
LGDPNO	0.838040	0.150302	5.575716	0.0001
C	0.157969	1.942558	0.081320	0.9365
EC = LEOH - (-0.0291*LEXCH + 0.8380*LGDPNO + 0.1580)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

➤ نموذج تصحيح الخطأ

إن اعتماد هذا الاختبار يفيد في معرفة مدى وجود انحرافات في نموذج الدراسة المقترح في المدى القصير وكذا على المدى الطويل، وفيما يلي نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 9: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXCH)	-0.941511	0.780419	-1.206418	0.2509
D(LEXCH(-1))	-1.832361	0.770390	-2.378484	0.0349
CointEq(-1)*	-0.903142	0.074779	-12.07755	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة معامل التصحيح جاءت سالبة $(-0.9031) = \text{CointEq}(1)$ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبهذا يكون هذا المعامل قد استوفى جميع شروطه؛ ووفقاً لهذه النتيجة يشير معامل تصحيح الخطأ إلى أن الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات تصحح من الاختلال في قيمتها بـ 90.31% أي عندما تنحرف الصادرات النيجيرية خارج المحروقات عن قيمتها خلال فترة قصيرة $t-1$ أي ما يعادل (1.107) سنة أي أن نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يستغرق $(1/0.903) = 1.107$ سنة باتجاه تحقيق التوازن في نمو هذه الأخيرة بعد أي صدمة في نموذج الدراسة المحدد.

4) اختبارات تشخيص والاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

يهدف التأكد من سلامة نموذج الدراسة المقدر نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات لتشخيص وفحص تباين وارتباط وتوزيع بواقي النموذج فضلاً عن دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، كل ذلك يتم وفق الخطوات التالية.

➤ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM test

نلجأ للقيام بهذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test، وعليه نضع الفرضيات التالية:

فرضية العدم: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

الجدول رقم 10: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.709183	Prob. F(2,10)	0.5152
Obs*R-squared	2.235923	Prob. Chi-Square(2)	0.3269

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (10) والذي يظهر نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي للإخطاء نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل f-statistic بلغت 0.51 وهي أكبر من 5%؛ ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي لبواقي

➤ اختبار تباين التجانس

للكشف عن ثبات التباين نستخدم اختبار Heteroskedasticity Test Breusch laqan Godfrey للكشف عن ثبات التباين نستخدم اختبار Heteroskedasticity Test Breusch laqan Godfrey ونضع الفرضيات التالية:

فرضية العدم: لا يوجد تجانس تباين لبواقي النموذج

الفرضية البديلة: يوجد تجانس تباين لبواقي النموذج

جدول رقم 11: نتائج اختبار تباين التجانس

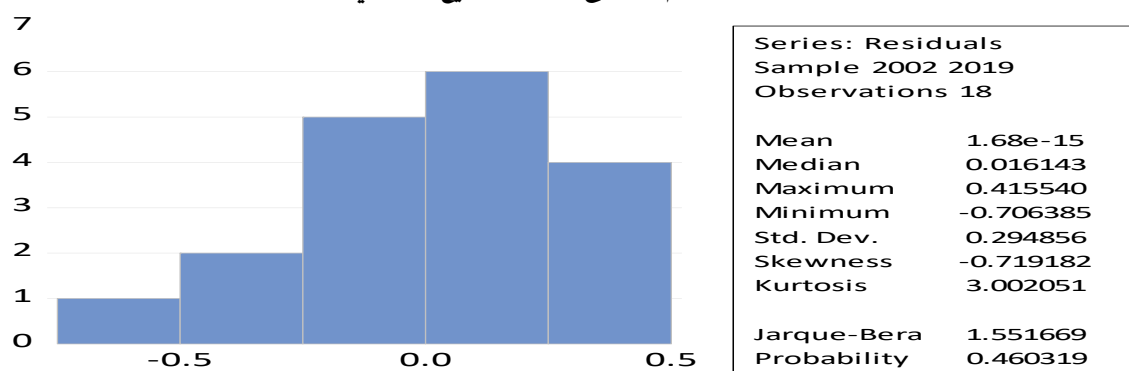
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.068680	Prob. F(1,15)	0.7968
Obs*R-squared	0.077483	Prob. Chi-Square(1)	0.7807

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (11) وباعتماد اختبار ARCH نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل F-statistic قدرت ب 0.796 وهي أكبر من 0.05 ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل ثبات التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تقرر بعكس ذلك

➤ اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل رقم 3: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



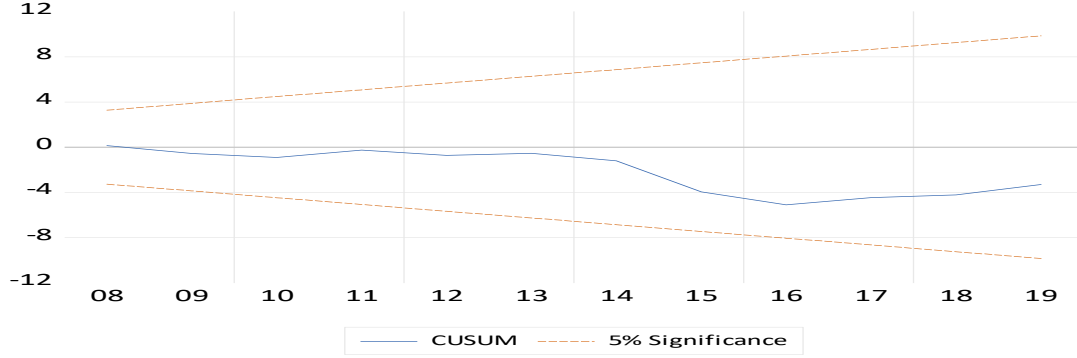
المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل أعلاه والذي يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test نلاحظ أن قيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera أكبر من 5%، $0.460 < 0.05$ ما يعني أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

➤ اختبار استقرارية النموذج

للكشف عن استقرارية النموذج الهيكلي في الأجلين القصير والطويل الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares، والشكلين (4) و (5) يوضحان نتائج اختبار استقرارية النموذج.

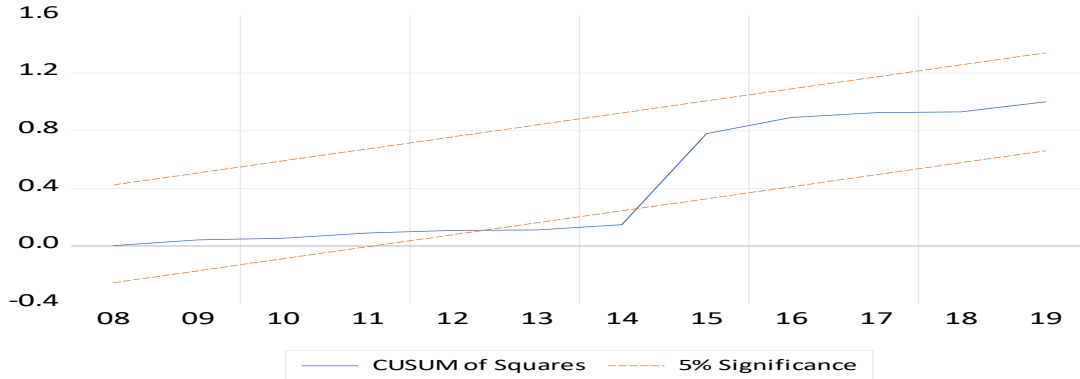
الشكل رقم 4: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM للنموذج المقدر تقع بين الحدين الأدنى والأقصى لاختبار الاستقرار الهيكلي، وهو ما يدل على وجود اتساق بين معلمات النموذج المقدر على المدى القصير.

الشكل رقم 5: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares تقع بين الحدين الأدنى والأقصى ما يدل على عدم اتساق معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل.

خاتمة :

حاولت الدراسة البحث عن العلاقة بين سياسة تخفيض النيرة كآلية لتفعيل التجارة الخارجية وتنمية الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات من خلال اعتماد الأسلوبين التحليلي والقياسي لمجموعة من السلاسل الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2023 وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- صلاحية نموذج الدراسة المقدر للظاهرة حيث بلغت إحصائية فيشر 19.87 بقيمة احتمالية 0.00002، كما أظهرت قيمة معامل R-Squared والتي بلغت 0.8922 أن المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تفسر 89.22% من الظاهرة المدروسة تفسر
 - أظهرت نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test وجود علاقة توازنية طويلة بين الصادرات النيجيرية خارج المحروقات كمتغير تابع و سعر صرف النيرة والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات كمتغيرات مستقلة مفسرة
 - أظهر نموذج الإستجابة قصير الأجل وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذا الأمر غير منطقي ؛ ذلك وأن الدراسة اعتمدت سعر الصرف المباشر للنيرة وعليه فانخفاض سعر صرف العملة لايعني انخفاض قيمتها بل يعني ارتفاعها، في حين أظهرت نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود علاقة عكسية غير معنوية عند مستوى معنوية 5%
 - أظهرت نتائج اختبار الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة المدروسة وهذا الأمر لا يوافق النظرية الاقتصادية ؛ إذ أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يدفع معدل الاستهلاك إلى الارتفاع ما يؤدي بدوره إلى تراجع الصادرات
 - أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وأن نموذج الدراسة المقدر لا يعاني من مشكل ثبات التباين
 - حسب نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test جاءت القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera أكبر من 5%، $0.460 < 0.05$ ما يعني أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
- التوصيات: بناءً على النتائج المستخرجة من الدراسة نوصي بما يلي:
- ضرورة مرونة الجهاز الإنتاجي النيجيري من خلال العمل على تنويع سلة الصادرات
 - العمل على تقريب سعر صرف النيرة الرسمي إلى سعر الصرف في السوق الموازي للقضاء على التقلبات التي تحدث على مستوى سعر صرف النيرة وارجاع الثقة للمستثمر المحلي أو الأجنبي للعملة النيجيرية

قائمة المراجع:

المؤلفات.

1. H.G, M. (1999). *International Economics*. Vikas publishing House.

المقالات

1. زهير سعدي، و محمود حمام. (ديسمبر، 2017). سعر الصرف وتبادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة (1970-2016). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني،

2. سارة بوسيس، و أحمد ضيف. (2018). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2017/2000). الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (1).
3. شهرزاد براوين. (2018-2017). محددات الصادرات الصناعية دراسة حالة الجزائر (1980-2016) مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بالقائد.
4. صليحة بن طلحة، و بوعلام معوشي. (2018, 06 01). تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد (29).
5. فوزية محمد الأمين هاتي، انتصار عبد العزيز، و حسين متعب. (كانون الأول، 2020). دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية دراسة حالة صادرات الذهب خلال الفترة (2010/2015). مجلة رماح للبحوث والدراسات.
6. محمد عبيدة، و وليد لوشان. (جوان، 2018). محددات سعر الصرف وشروط نجاح سياسة تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات. المدبر.
7. محمد غالي راهي حسيني. (2016). التوسع المالي وإتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية. دار البازوري للنشر والتوزيع.
8. ناصر قريبي. (2013-2014). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (مذكرضة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي . المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال
9. Adebay, M. O. (n.d.). Currency Devaluation: A review. Chiang Mai University Journal of Economics, N(02)
10. Metumara, D. (n.d.). Continued depreciation of the naira and its impact on the country's Economy. Ota, Nigeria: covenant university.
11. waleru Akani -Henry، و Uzobor Clinton. (January, 2010). The Good and bat of the naira: lessons for Nigeria's macro economic stabilization.

التقارير

1. Central Bank of Nigeria. (2010). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria.
2. Central Bank of Nigeria. (2014). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria
3. Central Bank of Nigeria. (2015). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria
4. Central Bank of Nigeria. (2016). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria
5. Central Bank of Nigeria. (2017). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria
6. Central Bank of Nigeria. (2022). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria
7. Central Bank of Nigeria Annual Economic Report. (2013). Annual Economic Report .
8. Central Bank of Nigeria .9Nigeria, C. B. (2009). Annual Economic Report. Central.
9. 10. Nigeria, C. B. (2011). Annual Economic Report. Central Bank of Nigeria.
- 11) Commerce, P. B. (2015). - , Nigerian-, EXCHANGE RATE MECHANISM: THE CURRENT NIGERIAN. President British Chamber of Commerce.